



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الثلاثون المجيدة - تأميم الصناعات الرئيسية

كاثرين شكدام



## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## الثلاثون المجيدة - تأميم الصناعات الرئيسية

### كاثرين شكدام \*

صاغ هذا التعبير جان فوريسستير (١٩٠٧-١٩٩٠) في كتابه "Les Trente Glorieuse" أو الثورة غير المرئية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٥، الذي نشر في عام ١٩٧٩. ويشير هذا التعبير إلى "ثورة الثلاثين المجيدة" التي حدثت خلال ثلاثة أيام هي: ٢٧، ٢٨، و ٢٩ من شهر تموز للعام ١٨٣٠ المعروفة باسم "ثورة يوليو" (التي عبّر عنها الرسام ديلاكروا في لوحته بعنوان "الحرية تقود الشعب"). ويحدد هذا التعبير المدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٥، في ضوء التغيرات التي عادت بالفائدة لقرية كيرسي. وكتب فوريسستير "تلك الثلاثين سنة كانت المجيدة"، وتعدّ وجهة نظر فوريسستير حول تلك العقود الثلاثة في تاريخ فرنسا الأكثر دقة من وجهات نظر العديد من المعلقين الآخرين. وإن كانت تلك العقود هي مجيدة بالفعل من وجهة نظر خبير اقتصادي، بيد أنها كانت بعيدة كل البعد عن كونها مثالية.

وقد كانت إعادة الإعمار في فرنسا مكلفة جداً، بحيث وصلت إلى حد أن كانت بشرية، وقال آخرون إنها أخلاقية أيضاً؛ لأن القيم والأولويات شهدتا تغييراً كبيراً نحو النزعة الفردية.

إن المعنى الأول لتعبير الثلاثين المجيدة "Trente Glorieuses" هو بلا شك النمو الاقتصادي، إذ كرّس المفكر الأمريكي روستو دراسة كاملة عام (١٩٨٦) على الظاهرة الاقتصادية لفهم آلياتها وتركيباتها. ويجادل روستو بنحوٍ رئيس بأن "الثلاثين المجيدة" أصبحت ممكنة بفضل سلسلة التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي سلكته فرنسا في اتجاهها نحو إرساء الديمقراطية في مؤسساتها. وكي تصل فرنسا إلى السرعة الاقتصادية المطلوبة، كان عليها تحديث نهجها.

\* باحثة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

يقول روستو في دراسته إن فرنسا قد دخلت "حقبة الاستهلاك على نطاق شامل" في العقود الثلاثة المجيدة. إذ وفرت الدولة الأمنَ وقدمت مساعدات للمجتمع؛ وبدأت قطاعات جديدة من الصناعة في التطور، وحدثت تغييرات في القوى العاملة، وحدثت تنمية في قطاع الخدمات وإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة التي أدت إلى زيادة حادة في حصتها في السوق. إلا أن مثل هذا النمو -النمو غير المقيد- دفع العديد منذ ذلك الوقت إلى عدّه سبباً في حدوث كسر اجتماعي تغذيه التحولات الديموغرافية والبيئية.

يمكن تقسيم هذه المدة من تأريخ فرنسا إلى ثلاثة أطر زمنية مائة:

١. ١٩٤٥ خرجت الأمة الفرنسية من الحرب وهي تعاني من العجز ولكنها تتعافى تدريجياً.
٢. ١٩٥٥ يمثل استراحة واضحة من الصدمة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت فرنسا تأرجحاً قوياً في النمو الاقتصادي.
٣. أدت أحداث عام ١٩٦٨ إلى إيقاف عقد كامل من النزعة الاستهلاكية.

### - من الفقر إلى الانتعاش -

احتفلت فرنسا عام ١٩٤٥ بانتصارها على ألمانيا النازية، واتجهت نحو صياغة مستقبلها المؤسسي وطرحت العديد من الأسئلة حول كيفية التغلب على صدمة الحرب اجتماعياً واقتصادياً. وبعد أن استنزفتها الحرب كانت فرنسا عام ١٩٤٥ مدمرة.

إذا سمح الفرنسيون بأساطير الوحدة والعظمة المتجددة بتهديتهم، فإن معظمهم كان منشغلاً بالبقاء وهو ما كان الجنرال ديغول حريصاً على تأكيده؛ إذ حث مسؤولي الدولة على النظر في إعادة الإعمار من وجهة نظر التخطيط الاستراتيجي.

إن الخسائر المادية التي تكبدتها فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية أسوأ بكثير من عام ١٩١٨، فقد تم تدمير مدن بأكملها، ونصف شبكة السكك الحديدية أصبحت غير صالحة للاستعمال، كما أن الصناعات لم يتوفر لديها الفحم لتعمل به.

فضلاً عما سبق فإن القوة العاملة في فرنسا قد دُمّرت بالكامل، إذ فقدت العديد من الأرواح في القتال، وتضاءل عدد المهاجرين بنحو كبير في الثلاثينيات؛ ونتيجة لذلك، عانت إنتاجية فرنسا من عجز بشري خطير؛ مما جعلت عملية إعادة الإعمار صعبة جداً.

ولملء هذا العجز البشري، لجأت فرنسا إلى سلسلة من الإجراءات الحاسمة لدعم الهجرة من خلال نظام العائلات العائلية، وإنشاء وكالة مخصصة للهجرة العمالية (المكتب الوطني للهجرة).

«كانت هجرة العمالة القادمة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى شمال غرب أوروبا سمة رئيسة في الجغرافيا الثقافية للقارة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وركزت فرنسا على استقطاب المهاجرين الدائمين، حيث كانوا يعملون بالزراعة والتعدين وفي وقت لاحق في البناء والصناعات الثقيلة، بينما عمل المهاجرون الموسميون والجزائريون الذين ينتقلون بحرية بين البلدين بنحو حصري في الزراعة. ومن ضمن العمال المهاجرين الدائمين والموسميين، كان هناك المهاجرون الإيطاليون الذين هيمنوا لمدة طويلة، لكن استبدلوا بالجماعات الأسبانية والبرتغالية. ومن الناحية الإقليمية كان توزيع المهاجرين الدائمين والجزائريين بنحو كبير حول باريس والمناطق الصناعية في الشمال (لورين، وادي الرون) في حين أن موقع العمال الموسميين قد ارتبط بنحو وثيق مع توزيع المحاصيل، وكان هناك مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية تسببت بتغيرات في أنماط الحركة، والجنسية، وفرص العمل»<sup>١</sup>.

---

1. James R McDonald - Labor Immigration in France

وحاولت باريس استقطاب نازحيها مرة أخرى إلى المناطق التي هم في أمس الحاجة إليها، بل وطلبوا من سجناء الحرب إلى قيادة عملية إعادة التنمية. ولا تقتصر الصعوبات التي واجهتها فرنسا على تدمير مدنها وصناعاتها ورأس مالها البشري. وواجهت فرنسا عجزاً تجارياً كذلك. ففي عام ١٩٤٥، تجاوزت واردات فرنسا صادراتها بنسبة ٤ إلى ١، تاركَةً البلاد مفتوحة أمام انعدام الأمن الغذائي وتقلب الأسعار، وكان زمن الوفرة حينما كانت ثروة فرنسا معتمدة على أراضيها الزراعية السخية، والتنوع في محاصيلها قد انتهى منذ زمن بعيد.

ولم يحقق انتصار فرنسا العسكري الانتعاش الاقتصادي كما كان متوقعاً، إذ كان يتعين على السكان التعامل مع واقع ندرة الغذاء والاعتماد على الحصص الغذائية إلى حين الخمسينيات، وكان الهم الوحيد للفرنسي هو حصوله على الإمدادات الغذائية.

في شهر أيار من عام ١٩٤٥، وصلت «الحصّة الغذائية» الرسمية إلى ١٥١٥ سعة حرارية لكل شخص بالغ، مما أجبر الملايين على اللجوء إلى السوق السوداء لتلبية احتياجاتهم الخاصة، وكان للعجز الغذائي آثار دراماتيكية على المجتمع إذ ظهرت الفجوات وانعدام المساواة الجديدة.

لقد بدأت معركة فرنسا الاقتصادية في اليوم الذي احتفلت فيه بتحريرها؛ فبعد تحرير أراضيها، أعطت باريس الأولوية لإعادة تأهيل موانئها وجسورها وسككها بالنحو الذي يمكن فيه استعادة حركة المواصلات وإعادة البناء على شبكة قابلة للحياة. وكان لهذا القرار نتائج ملحوظة، مع الأخذ في الحسبان الصعوبات الفنية التي كان على الدولة مواجهتها.

وبحلول عام ١٩٤٥، تمكنت شركة SNCF (التي تأسست في عام ١٩٣٧) من توفير حركة مرورية أعلى بنسبة ٢٠٪ عن عام ١٩٣٨، على الرغم من العجز في المعدات والموظفين.

”تم تدمير العديد من المدن، مثل: بريست، وكان، ودنكرك، وفاليز، وسانت لو بنحو

كامل تقريباً. وعانت المئات من البلدات والقرى والمزارع من المصير نفسه. كل ما قيل، أكثر من مليون شخص أصبحوا بلا مأوى، وقد تحطمت عدة آلاف من الكيلومترات من خطوط السكك الحديدية الرئيسية، ودمر ٢٣٠٠ جسر للسكك الحديدية، وفقدت فرنسا حوالي نصف عربات السكك الحديدية، و ٨٠٪ من قاطرات القطارات التي كانت تمتلكها في عام ١٩٣٩<sup>٢٤</sup>.

وبعد أن مزقتها الحرب، طالبت فرنسا مواطنيها بالوحدة ومواجهة الصعوبات، وقد تركت معركة البنية التحتية التي خاضتها باريس لاستعادة فرنسا لمجدها السابق بصمة نفسية في الذاكرة الجماعية؛ مما شجع الجميع على النجاح.

ولنسيان آلام الحرب التي لم ينج منها أي أحد وألحقت الأذى بالكثير، فتجمعت فرنسا وراء صناعاتها وتجارتها لمواجهة ومحو صدمتها الوطنية. وكانت الأولوية الأخرى لفرنسا هي الطاقة، ولاسيما إنتاج الفحم. إذ كان الفحم هو تذكرة فرنسا لحصولها على طاقة مستقلة، وهو أمر كانت باريس حريصة على إقامته لتطوير قطاعها الصناعي، فمن دون استقلال الطاقة كان ليصبح مستقبل فرنسا المالي والتجاري مرتبطاً بسوق متقلبة؛ مما يترك الأمة مفتوحة أمام انعدام الأمن والنكسات السياسية التي قد تعيق تقدمها.

وفي عام ١٩٤٥ أنتجت فرنسا ٣٥ مليون طن من الفحم مقابل ٦٧ مليون طن في عام ١٩٣٨، وبحلول عام ١٩٤٦ تمكنت فرنسا من زيادة إنتاجها إلى ٤٧ مليون طن، و ٥٥ مليون طن بحلول عام ١٩٥٥.

لقد اضطرت باريس إلى التفكير في إعادة الإعمار من خلال تبني التحديث، وإعادة الهيكلة الاقتصادية الكبرى لمواجهة النقص في الكهرباء، وغاز الطهي، والوقود، وكذلك المصانع المتهالكة، والزراعة المتضائلة بسبب استنفاد التربة.

2. War Damage and Problems of Reconstruction in France, 1940-1945, George W. Kyte - Pacific Historical Review Vol. 15, No. 4 (Dec., 1946), pp. 417-426

ويعُدُّ عام ١٩٤٥ العام الذي تخلت فيه فرنسا عن التقليدية الريفية، إذ بدأت عقيدة الحركة الإنتاجية كتعبير عن الوطنية، وفي حين أن دولاً مثل الولايات المتحدة ستبقى حذرة حينما يختصّ الأمر بالتخطيط الاقتصادي، فإن فرنسا سوف تحتضن بالكامل التأميم كوسيلة للتحكم، والتوجيه لحماية اقتصاد الدولة.

لقد أصبح الانتعاش الاقتصادي في فرنسا موضوع العديد من المناقشات السياسية، بحيث ناقش بعضهم الإنتاجية، والتضخم، والافتراض، في حين ناقش آخرون متطلبات الانتعاش (كالتقشف المالي، وزيادة ضريبة رأس المال، وسياسة الانكماش).

وبعد تقشفين ماليين متتالين أُجبرت فرنسا على التفكير خارج نطاق المعهود لإعادة صنع اقتصاد وطني، ولم تكن الدولة الوحيدة في لعبة تخفيض قيمة العملة كوسيلة لدعم قدرتها التنافسية.

لقد كانت الآثار الفورية للحرب العالمية الثانية على الاقتصاد الأوروبي كارثية، إذ لحقت أضراراً بشبكات المواصلات التي أدت إلى تعطيل عملية نقل مواد الخام والمنتجات النهائية. وأدى انعدام انتظام الإمدادات للصناعة والتدمير الذي لحق بجهاز الإنتاج إلى انخفاض في القوة الشرائية في وقت استمرت فيه جميع أنواع المتطلبات في النمو. واستمر تقنين الطعام لمدة طويلة بعد نهاية الحرب وحتى في البلدان المنتصرة، وعززت السوق السوداء التفاوتات الاجتماعية بنحو كبير، وازدادت الجرائم، وكان التعمير المتزامن للسكن والصناعة والبنية التحتية للنقل يخلق الاقتصادات الوطنية. وفي ظل هذه الظروف، كان الناس منشغلين بالقيود التي تؤثر على الحياة اليومية، وكانوا يجدون صعوبة في التفكير بمستقبلهم على المدى الطويل، وأدى نقص الفحم في شتاء ١٩٤٦-١٩٤٧ إلى اضطرابات ومظاهرات جماهيرية واسعة النطاق.



لقد أدى شبح التضخم وانخفاض قيمة العملة -الذي ذكّر الناس بالأزمات الاقتصادية وحوادث البورصة في السنوات التي تلت الحرب- إلى دفع القادة الأوروبيين إلى اتخاذ تدابير صارمة. وكان عدم التوازن المستمر بين العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية المحلية يدفع الأسعار إلى الارتفاع ويزيد من عجز الميزانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت البلدان تتعرض للديون من أجل تمويل برامج إعادة الإعمار وتصحيح اللامساواة الاجتماعية.

في عام ١٩٤٤، مضت بلجيكا قدماً في برنامج رئيس لاستعادة قيمة (الفرانك)، الذي تضمن انخفاضاً حاداً في تداول الأوراق النقدية والودائع. وقد تم تأمين بعض القطاعات الأساسية للاقتصاد الأوروبي، وتم وضع برامج التحديث وإعادة التهيئة. وفي حين أن البطالة تؤثر على جزء كبير من القارة، إلا أن بعض البلدان قد واجهت نقصاً في اليد العاملة في تلك القطاعات الضرورية للإحياء الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن الآلاف من أسرى الحرب الألمان كانوا قد بدأوا العمل، فقد تم وضع برامج تنطوي على هجرة العمال الأجانب على نطاق واسع من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للزراعة وصناعات الفحم والصلب.

وقد أبرمت بلجيكا وفرنسا مع إيطاليا نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة بروتوكولاً بشأن التعاون والهجرة ينص على توريد الفحم إلى إيطاليا، وهو ما يحتاجه اقتصادها بشدة، مقابل هجرة آلاف العمال الإيطاليين العاطلين عن العمل، وقد هاجر أكثر من ٥٠٠ ألف إيطالي إلى دول أوروبا الغربية بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٥.

وفي محاولة لتحسين الصادرات ومعالجة البطالة بنحوٍ أكثر فعالية في سياق النمو الاقتصادي الأوروبي، خفضت بريطانيا العظمى الجنيه الإسترليني في عام ١٩٤٩ بنسبة ٣٠,٥٪ مقابل معيار

الذهب. وكان لهذا الانخفاض الحاد تأثير متسلسل سريع على العملات الأوروبية الأضعف الأخرى؛ إذ خفضت هولندا والدول الإسكندنافية وفنلندا عملاتها على الفور بالنسبة المئوية نفسها للمملكة المتحدة، وخفضت ألمانيا بنسبة ٢٥٪، وفرنسا بنسبة ٢٢٪، وبلجيكا بنسبة ١٢,٥٪.

وأدى الفقر إلى رفع مطالب لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأدى انخفاض مستوى الأجور إلى العديد من الاضرابات -ولاسيما في فرنسا وإيطاليا-، وقد خضعت أنظمة الضمان الاجتماعي الوليدة لاختبار صارم من جانب العدد الكبير من الأشخاص ذوي الإعاقة والأرامل وغيرهم من ضحايا الحرب الذين طالبوا بمعاش تقاعدي؛ وهكذا تأثر المجتمع برمته من ارتفاع تكاليف الرعاية الاجتماعية للحرب. ومن خلال الإيمان ببرامج معينة تم وضعها خلال الحرب أو اتباع تقاليد مجتمعات ذات منفعة متبادلة، اتخذت الدول الأوروبية خطوات لإنشاء نظام أمن اجتماعي أوسع نطاقاً ووضع الأسس لدولة الرفاهية الحديثة.

فمن بين العديد من الإصلاحات التي تبعت التحرير، ليس هناك إنجاز سوى إنشاء وزارة للاقتصاد الوطني، ووضع الخطوط العريضة لخطة الانتعاش الاقتصادي التي تقوم عليها الثلاثون المجيدة.

فإذا كانت فرنسا قد رسمت خطتها بناءً على حليفها الولايات المتحدة، فقد عززت أيضاً تلك القيم -التي حددت في نهاية المطاف المثالية الديمقراطية في فرنسا- الرغبة في إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي على أساس المساواة والأخوة.

وبينما كانت فرنسا تخوض «معركة الإنتاج»، تابعت أيضاً السياسات التي حددها المجلس الوطني للمقاومة، لضمان أن يتم توزيع الثروة بالتساوي على مستوى الأمم.

وأعلن المجلس الوطني للمقاومة «الحق في العمل»؛ مما يضع المسؤولية على عاتق الحكومة

لتوفير العمل لمواطنيها، وبقي هذا الإحساس باستحقاق «العمل» متأصلاً في النفس الفرنسية، ودعت أيضاً الطبقة العاملة إلى أن يكون لها رأي في إدارة أماكن عملهم. هذه «الثقافة» الاشتراكية الجديدة كانت مصحوبة بموجة من التأميم طوال الثلاثينيات والأربعينيات.

وأصبحت صناعات الحرب على سبيل المثال تحت سيطرة الدولة، وكذلك السكك الحديدية (شركة شبه عامة حتى عام ١٩٨٣ حينما أصبحت مؤممة بالكامل)، والعديد من الصناعات الرئيسية، كالسيارات على سبيل المثال.

وتبرز مرحلتان نُظمتا في ثلاث موجات متتالية في تاريخ التأميم بعد التحرير؛ الأولى هو مصانع الفحم، وقطاع صناعة الحرب، إذ كان التأميم يحدث بموجب القوانين طوال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ تحت سلطة الحكومة المؤقتة، في حين أن المرحلة الثانية كانت نتيجة تخطيط دقيق للغاية (قطاع الطاقة، والتأمينات، وشركات الائتمان، وغيرها)، وكانت تحت سلطة جمعية ذات ولاية محددة لهذا الغرض.

ومن المهم ملاحظة أن جميع عمليات التأميم -على الرغم من كونها قانونية- كانت دائماً معنوية أو أخلاقية. فحينما تم تخصيص رينو (شركة صناعة السيارات) بواسطة الدولة في كانون الثاني ١٩٤٥ على سبيل المثال، لا يتم تقديم أي تعويض، وأُسئمت فرضية هذا القرار من فكرة أن أي «تعاون» مع ألمانيا النازية إبان الاحتلال يتطلب عقاباً.

ولم يكن متصوراً أن تنتعش فرنسا -التي كانت فيما مضى اشتراكية- اقتصادياً بعيداً عن سيطرة الدولة، وعلى الرغم من أن باريس ربما تكون قد استمدت أمثلة من أمريكا لتعزيز قوتها الانتعاشية، إلا أنها لم تشترك أبداً في فكرة الرأسمالية غير المقيدة.

وسواء أكان ذلك بسبب التقاليد أم الشعور القومي بأن الوطنية يتم التعبير عنها على وفق

الطريقة التي «ترعى بها الدولة» مواطنيها، فلم تكن فرنسا الجمهورية الوحيدة التي تتخلى عن اقتصادها الوطني لتضعها تحت أيدي المضارين. أصبح النمو شأناً حكومياً إن لم يكن مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي.

وبين كانون الأول ١٩٤٥ ونيسان ١٩٤٦، أُنمت قطاعات الائتمان وموارد الطاقة وقامت الحكومة المؤقتة في فرنسا بتأمينها، وأتى هذا القرار بعد بضعة أشهر من انتهاء الحرب في أوروبا، وتم الإعراب عن رغبة الجنرال شارل ديغول في تأمين قطاعات الاقتصاد الفرنسي في عام ١٩٤٢ خلال خطاب ألقاه في لندن. وُبرت هذه السياسة من خلال طموحه لاستعادة الدور المركزي للدولة الفرنسية، وقد باشر ديغول بتطبيق اقتراحه تحت حكم الحكومة المؤقتة التي تشكلت بعد التحرير، وبحسب التعريف فإن التأمين هو نقل مشروع من القطاع الخاص من خلال الدولة إلى القطاع العام.

وأطلقت الموجة الأولى من عمليات التأمين في كانون الأول عام ١٩٤٤ لمعاقبة الشركات المشتبه في تعاونها مع الاحتلال الألماني خلال الحرب، كما كان الحال في شركة رينو لصناعة السيارات التي تم تأمينها في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٤٥.

وبدأت الموجة الثانية في ٢ كانون الأول ١٩٤٥ التي أثرت على مصرف كريديت ليونائيس، ومصرف ديسكاونت كومبتوا باريس الوطني، والمصرف الوطني للتجارة والصناعة، ومصرف سوسيتيه جينيرال. من جانبها، انتقلت شركات الفحم والغاز والكهرباء إلى يد الدولة في ٨ نيسان ١٩٤٦، وفي وقت لاحق من نيسان تم تأمين ٣٤ شركة تأمين.

يؤكد دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا (٢٧ تشرين الأول ١٩٤٦) الطابع الأساسي للتأمين، إذ يقول: «يجب أن تصبح أي سلعة، أو أي مؤسسة تعمل أو تحصل على خصائص الخدمة العامة الوطنية أو الاحتكار الفعلي، يجب ملكاً للمجتمع». وكانت الموجة الثالثة من التأمين

في عام ١٩٤٨ وأثرت على قطاعات النقل البري والجوي والبحري.

بحلول نهاية عام ١٩٤٦، سيطرت باريس على جميع قطاعات الصناعة الرئيسية باستثناء قطاع الطاقة. وغني عن القول إنه كان هناك نقاش قوي قد ظهر حول الحاجة أو عدمها لتأمين قطاع الطاقة بالكامل في ضوء انتشاره بالسوق وأهميته الجيوسياسية.

وقد وجّهت العديد من الدوافع الاقتصادية الحكومات في تنفيذ عمليات التأمين التي شهدت توسعاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، ويمكن النظر إلى عمليات التأمين على أنها سياسة لمكافحة الاحتكار، وتصحيح محتمل لإخفاقات السوق أو طريقة لإعادة هيكلة النظام الإنتاجي<sup>٣</sup>. فضلاً عن ذلك، يمكن لعمليات التأمين أن تحدث إصلاحاً شاملاً لتمويل الاقتصاد ويمكن أن تكون أداة للتغيير الاجتماعي. وتؤدي عمليات الخصخصة إلى تحسين أداء الشركات؛ مما يسمح بتنمية المدخرات «الاستثمار في رأس المال للشركات. وأخيراً، يمكن أن تكون الخصخصة بديلاً عن الدين لأنها توفر موارد مالية جديدة للدولة.

### القطاع العام في فرنسا

تطوّر نطاق القطاع العام -أي المجموعة التي تتكون من شركات عامة تمتلك فيها الدولة أكثر من ٥٠٪ من رأس المال- تطوراً كبيراً خلال الثلاثين سنة الماضية. وهذه التطورات المتناقضة هي نتائج التبادلات السياسية، وعمليات التأمين والخصخصة المتتالية؛ ومع ذلك فإن إنشاء قطاع عام يعدُّ أداة في يد السلطة التنفيذية.

---

3. Stoffaes, 1983; Bös, 1991; Willner, 2001

## موجات التأمين الثلاث

إن القطاع العام جاء نتيجة العديد من عمليات التأمين التي أطلقت موجاتها الأولى تحت الجبهة الشعبية في عام ١٩٣٦، وتمثل التأمين عملية قانونية في نقل ملكية الشركة إلى المجتمع مقابل تعويض من المشاركين. يمكن أن ترتبط بكامل رأس مال الشركة أو جزء منه فقط ولكن بنسبة أكثر من ٥٠٪؛ ولذلك فإن الشركة العامة هي شركة تخضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة للسلطات العامة (الدولة، السلطات المحلية) بسبب الملكية أو مشاركتها المالية.

كانت الجبهة الشعبية حاضرة منذ بداية إنشاء المؤسسات العامة وتأمين الشركات الخاصة؛ ولذلك تم إنشاء الجمعية الوطنية للخطوط الحديدية الفرنسية (SNCF) في ١ كانون الثاني ١٩٣٨ بعد تأمين السكك الحديدية التي تم تقويض شركاتها الإدارية بسبب أزمة عام ١٩٢٩. وهدفت الحكومة تحت قيادة الاتحاد اليساري -دون الانخراط في سياسة الاستهداف- إلى توفير أدوات الأساسية لإدارة الاقتصاد في قطاعات معينة.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦، انخرطت الحكومة في سياسة تأمين حازمة، إلا أن بعض التأمينات كان لها بعد سياسي وظهرت كعقاب على الرؤساء الذين كانوا ملتزمين للغاية بالتعاون مع العدو. وهكذا، تحولت شركة رينو للسيارات تحت إدارة وطنية في كانون الثاني ١٩٤٥.

كان لدى غالبية هذه التأمينات أدوات تدخل في القطاعات الرئيسية؛ وهذا هو السبب في أن صناعات الغاز والكهرباء (قانون ٨ نيسان ١٩٤٦)، والفحم (قانون ١٧ أيار ١٩٤٦)، وبنك فرنسا (قانون ٢ كانون الأول ١٩٤٥)، وأربعة بنوك إيداع كبيرة، وكذلك أكثر من ثلاثين شركة تأمين، أو شركة الخطوط الجوية الفرنسية (قانون ٢٦ حزيران ١٩٤٥)، أو شركة باريس للنقل.

وتأتي الموجة الثالثة من التأميمات بعد وصول الحزب اليساري للسلطة في عام ١٩٨١، ثم تقوم بتنفيذ برنامج اقتصادي تدخل، وكان أحد أركان هذا البرنامج هو سلسلة من التأميمات التي قررها قانون ١١ شباط ١٩٨٢. ودخل ما لا يقل عن ستة وثلاثين بنكاً، وشركتين ماليتين مهمتين مثل السويس وباريباس، وخمس مجموعات صناعية كبرى (CGE، سانت جوبان، Pechiney، رون بولينك، طومسون) القطاع العام.

وتحدث الأرقام عن نفسها، ففي عام ١٩٨٢ -بعد هذه الموجة الجديدة من التأميم- استحوذ القطاع العام على ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وضم أكثر من ٣٠٠٠ شركة، ووظفت ١,٩ مليون شخص، أو ٩٪ من القوى العاملة.

### استمرار حركة الخصخصة لما يقرب من ثلاثين عاماً

حينما بدأت الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في آذار ١٩٨٦، قدم حزب اليمين -الذي فاز في الانتخابات- برنامجاً اقتصادياً مستوحى من نماذج ريغان وتاتشر. ومن بين التدابير التي يتم اتخاذها عمليات الخصخصة البارزة التي غيرت وجه القطاع العام بنحو عميق، ويعد هذا التطور حاسماً لأنه منذ أن نفذته الحكومة الأولى (١٩٨٦-١٩٨٨) لم تتوقف خصخصة المؤسسات العامة.

وحدد قانون ٢ تموز ١٩٨٦ قائمة الشركات الستين التي سيتم خصخصتها واختارت تاريخ ٦ آب ١٩٨٦ لتنفيذ الشروط. وبين عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، تم بيع حوالي عشر شركات فقط توزعت على وفق ثلاث قطاعات رئيسية، هي: البنوك وشركات التأمين: بنك سوسيتيه جنرال (حزيران ١٩٨٧)، وبنك باريباس (كانون الثاني ١٩٨٧)، وشركة السويس (نهاية عام ١٩٨٧) وبنك Crédit commercial de France (أيار ١٩٨٧). والصناعة: شركة Saint-Gobain

(١٩٨٦)، والشركة العامة للكهرباء، وشركة الكاتيل المستقبل (١٩٨٧) وشركة Matra (١٩٨٨). والاتصالات: وكالة Havas (١٩٨٧) و TF1 (١٩٨٧).

وفي العام ١٩٨٨ اشتركت الحكومة الاشتراكية في عمليات خصخصة جزئية، واستخدمت عدة وسائل: مثل بيع أنشطة شركات عامة معينة (الشركات الفرعية للمصنوعات الكيماوية التي اشترتها مجموعة توتال)، وتخفيض رأس المال الذي تسيطر عليه الدولة، وتغيير وضع بعض الشركات يفتح الباب أمام عمليات الخصخصة الأخرى (مثل رينو على وفق قانون ٤ تموز ١٩٩٠).

ولدى عودة حزب اليمين للحكم في الأعوام (١٩٩٣-١٩٩٧) حدثت موجة جديدة من الخصخصة، إذ نص قانون ١٩ تموز ١٩٩٣ على نقل ٢١ شركة من قطاع الصناعة بنحو أساس (ولاسيما رون بولنش عام ١٩٩٣، وإلف أكيتان في عام ١٩٩٤، وسيتا وبيشيني وأوسينور في عام ١٩٩٥، ورينو في عام ١٩٩٦)، وكذلك قطاع البنوك والتأمين (BNP و UAP في عام ١٩٩٣، وAGF في عام ١٩٩٦).

وبين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، واصلت الحكومة الاشتراكية نقل المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، والواقع أن العديد من عمليات فتح رأس المال الجزئي قد تحققت خلال تلك المدة، واستمرت الدولة بامتلاك أغلبية رأس المال، وكان هذا هو الحال على وجه الخصوص في القطاع الصناعي (Thomson Multimedia في عام ١٩٩٩)، وقطاع البنوك والتأمين (CNP في عام ١٩٩٨)، وقطاع النقل (Air France في عام ١٩٩٩)، والاتصالات (France Telecom في عام ١٩٩٧)، ولكن في العديد من الحالات أدى فتح الشركات العامة إلى رأس المال الخاص إلى خصصتها، إذ قامت الدولة ببيع غالبية حصتها (CIC و GAN في عام ١٩٩٨، وCrédit Lyonnais في عام ١٩٩٩، أو Banque Hervet في عام ٢٠٠٠).



ومنذ عام ٢٠٠٢، استمرت الدولة ببيع بعض من أسهمها في الشركات الفرنسية، بينما استمر عمل بعض العمليات الرئيسية؛ لذلك فقد تحولت شركة France Telecom إلى القطاع الخاص في عام ٢٠٠٤، وكذلك الحال بالنسبة لـ Air France في العام نفسه. ويمكننا الإشارة إلى قانوني ٢ شباط ٢٠٠٦، و١٦ شباط ٢٠٠٦ اللذين صرّحا بالخصخصة الكاملة لشركة Autoroutes Paris- (Motorways of North and East of France SANEF) وشركة Rhin-Rhône. وتبع ذلك بيع الدولة لحصتها في Autoroutes du Sud لمجموعة Vinci في آذار ٢٠٠٦.

وأخيراً -فيما يخص قطاع الطاقة- فإذا كانت شركة EDF شركة عامة محدودة منذ عام ٢٠٠٤، بما أن الدولة كانت ما تزال تمتلك ٨٥٪ من رأس مالها، فإن الوضع قد تغير بنحو كبير بالنسبة لشركة GDF Societe منذ ٢٠٠٤، إذ تم خصخصة شركة GDF، بفضل اندماجها مع شركة أخرى، لتصبح GDF-Suez في ٢٠٠٨، أصبحت مشاركة الدولة برأس مال هذه الشركة يسيراً للغاية.

### اتبعت عملية الخصخصة دوافع مختلفة

وفي حين أن عمليات الخصخصة قد عكست نظرة تقييدية لدور الدولة في الاقتصاد، بيد أنها في كثير من الأحيان كانت توجهها المتطلبات العملية. وفي واقع الحال، فإن عمليات الخصخصة توفر موارد مالية ضرورية في ظل وجود الديون الحكومية المرتفعة، ومن المقدر أن عائدات الخصخصة بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٥ بلغت ما مجموعه ٨٢ مليار يورو.

وفي سياق المنافسة الدولية القوية، تسمح عمليات الخصخصة للشركات المعنية بالاستثمار من خلال زيادة رأس المال التي لم تكن الدولة -نظراً لوضعها المالي- قادرة على تمويلها.